

الفصل الثاني: التنظيم القانوني الروماني.

يقول إهرنج: " إن روما قد غزت العالم ثلاث مرات، الأولى بجيشها والثانية بدينها والثالثة بقانونها وكان الفتح الأكثر سلماً وأبعد مدى".

تكمن أهمية دراسة القانون الروماني في كونه المصدر التاريخي لمعظم القوانين الحديثة.

حتى يسهل فهم الشرائع الحديثة ينبغي رجوع إلى أصولها ومصادرها التاريخية لمعرفة كيفية ولادة وتطور النظم القانونية ومدى تأثيرها لمختلف العوامل والظروف من اقتصادية وسياسية ودينية وفكرية.

تمهيد: المراحل
التاريخية للقانون
الروماني.

المبحث الأول: النظام
السياسي والاجتماعي
والاقتصادي.

المبحث الثاني: نظام
الجرائم والعقوبات

المبحث الثالث :
القانون الروماني

الفصل الثاني:
التنظيم القانوني
الروماني.

تمهيد: المراحل التاريخية للقانون الروماني

خريطة الحضارة الرومانية

تأسست روما في القرن الثامن 08 ق.م وامتدت على مدى أربعة عشر قرنا (14) لتشمل إمبراطوريتها كثيرا من دول العالم، وكان امتدادها عسكريا كما كان سياسيا ترك بصماته على الدول التي كانت تحت سيطرتها، وشهرة الإمبراطورية الرومانية كما كانت عسكرية توسعية، كانت ثقافية وأكثر ما اشتهر به الرومان الجانب القانوني،



وقد مر القانون الروماني بمراحل ثلاثة هي:

الأولى_ وهي المرحلة التي تبدأ بتأسيس روما، وفيها كانت شريعة الرومان مزيجاً من العادات القبلية والمراسيم الملكية والأوامر الكهنوتية وتنتهي بصدور قانون الألواح الاثني عشر، وهي مرحلة الطفولة بالنسبة للقانون الروماني.

الثانية_ وتبدأ مع صدور قانون الألواح الاثني عشر
و تنتهي سنة 284 م وهي مرحلة النضوج ،
فقد قننت خلال هذه الفترة الأعراف الرومانية في قانون الألواح
الذي يعد البناء الأساسي للشرعة اللاتينية، وفيها ظهرت مبادئ
القانون القضائي نتيجة تفاسير الفقهاء وجهود البريتور (الحاكم
القضائي).

كما تكونت مبادئ قانون الشعوب بفضل مجهود البريتور
المختص بقضايا الأجانب، وطرأت تطورات هامة بناء على قرارات
صدرت عن مجلس الشعب.

الثالثة_ تبدأ مع حكم ديكلوتيانوس 284م

وتنتهي بانتهاء حكم الإمبراطور جوستيانوس 565م، وهي مرحلة تمثل الدور البيزنطي للقانون الروماني وخلالها انقسمت الإمبراطورية إلى قسمين قسم غربي عاصمته روما وقسم شرقي وعاصمته بيزنطة، وفيها انتشرت المسيحية وأصبحت دين الإمبراطورية الرسمي، وتحول النظام فيها إلى الحكم المطلق، وأصبح الإمبراطور هو المصدر الوحيد للتشريع، كما تسربت القوانين المحلية على إثر الاتساع الذي عرفته الإمبراطورية إلى القوانين الرومانية، مما دفع بالأباطرة إلى جمع القوانين الرومانية في مجموعات رسمية.

وقد فتر القانون الروماني بعد ذلك باستثناء ما ورد من مجموعة "مختار القوانين" التي أصدرها الإمبراطور ليون الثالث عام 739م معدلا فيها كثيرا من القواعد التي تضمنتها مجموعة جستنيانوس ، وظل الأمر كذلك إلى عصر النهضة حيث اهتمت العديد من البلدان الأوربية بدراسة القانون الروماني واقتباس كثير من مبادئه .